معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية وأثرها على الأداء المالي (دراسة حالة بنك الخرطوم 2024)

أ. إيمان عبد الحبيب عبد الله النهدي

محاضر – قسم المحاسبة كلية إدارة الأعمال

جامعة نجران – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي في المؤسسات، ومن ثم دراسة هذا الأداء وإمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم عمل الإدارات المالية في هذه المؤسسات، وتوضيح معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية بصورة جيدة ومدى توفرها في المؤسسات، وبيان كيفية تطبيق المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات المالية، ومن ثم توضيح أثر المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي للمؤسسات المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. من أهم نتائج الدراسة أثر تطبيق المحاسبة الالكترونية على الأداء المالي في المؤسسات المالية، ساهمت المحاسبة الإلكترونية في توفير المزيد من الفعالية وكفاءة الأداء المالي بالمؤسسات المالية، إن المحاسبة الإلكترونية وفرت معلومات محاسبية بصورة منتظمة ودورية في شكل تقارير مالية بالمؤسسات المالية يرجع لها كل ما دعت الحاجة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تطبيق المحاسبة الإلكترونية بصورة فعاله لما فيها من أثر على تنمية و تطوير القطاع المالي بالمؤسسات المالية، الحد من المعوقات التي تواجه المؤسسات المالية التي تعمل بنظم المحاسبة الإلكترونية، العمل على توفير موازنة لاستصحاب برامج تقنية مساعدة تسهم في تطبيق نظام المحاسبة الإلكترونية بكفاءة وفعالية في المؤسسات المالية .

الكلمات المفتاحية: معوقات، المحاسبة الإلكترونية، الأداء المالي.

Obstacles to Implementing Electronic Accounting and its Impact on Financial Performance (Case study of Bank of Khartoum 2024)

A. Iman Abdulhabib Alnahdi

Abstract:

The study aimed to identify the relationship between electronic accounting and financial performance in institutions، and then study this performance and the possibility of improving and developing it to serve the work of financial departments in these institutions، clarifying the obstacles to the good application of electronic accounting and its

availability in institutions، explaining how to apply electronic accounting in financial institutions، and then clarifying the impact of electronic accounting on the financial performance of financial institutions. The study followed the descriptive، analytical and historical approach. One of the most important results of the study is the impact of applying electronic accounting on financial performance in financial institutions. Electronic accounting contributed to providing more effectiveness and efficiency of financial performance in financial institutions. Electronic accounting provided accounting information on a regular and periodic basis in the form of financial reports in financial institutions، which are referred to whenever necessary. The study recommended a number of recommendations، including the necessity of applying electronic accounting effectively due to its impact on the development and growth of the financial sector in financial institutions، reducing the obstacles facing financial institutions that operate with electronic accounting systems، and working to provide a budget to accompany technical assistance programs that contribute to the efficient and effective application of the electronic accounting system in financial institutions.

Keywords: Obstacles، electronic accounting، financial performance .

الإطار المنهجي:

مقدمة:

شـهدت بيئـة المحاسـبة تغـيرات واضحـة وملموسـة في السياسـات واسـتخدام التكنولوجيـا خـلال الفـترة الأخـيرة، مـما يقتـضي مسـايرة هـذه التغـيرات في السـودان، ولـكي تكـون بيئـة المحاسـبة قـادرة عـلى ذلـك فإنـه يجـب توافـر مجموعـة مـن المقومـات الأساسـية، والتـي مـن أهمهـا وجـود معايـير مراجعـة واضحـة ومقبولـة قبـولاً عامـا ومتطـورة لتتواكـب مـع التغـيرات الحديثـة، بمـا يمكـن مـن إضفـاء الثقـة عـلى خدمـات المراجعـة أمـام المسـتفيدين محليـا ودوليـاً ففـي ضـوء التطـور التكنولوجـي للحاسـبات الإلكترونية، واسـتخدمها في تطويـر نظـم المعلومـات المحاسـبية في الـشركات، ظهـرت أنـواع مختلفـة مـن نظـم المعلومات المحاسـبية الإلكترونيـة، التـي كان لهـا تأثـير بالـغ الأهميـة عـلي هـذه الـشركات ، ومن هنـاء كان عـلى المراجع ضرورة دراسـة وفهـم أنـواع نظـم المعلومـات المحاسـبية الإلكترونيـة، واثرهـا مـن الناحيـة التنظيميـة عـلى الشركـة، وعـلى درجـة وضـوح البيانـات والمعلومـات داخـل نظـام المعلومـات المحاسـبي الإلكـتروني للشركـة، ووجـود تحريفـات ذات أهميـة نسـبية، ومـن ثـم تزيـد قـدرة المراجـع عـلى تحقيق أهـداف عمليـة المراجعة في ضـوء هـذه المتغـيرات. وتعتـبر المحاسـبة هـي الطريقـة التـي بواسـطتها يقـوم أصحـاب المشروعات بـإدارة البيانـات الماليـة للمنشـاة للمسـاعدة في اتخـاذ القـرارات، كماهـي فـن قيـاس ومعالجـة الأنشـطة الماليـة المختلفـة في المنشـأة للحصـول عـلى تقاريـر ماليـة تقيـس حجـم وقـوة الشركـة في السـوق وعـرض المعلومات

للجهات الداخلية مثل الإدارة العليا والإدارات الأخرى وللجهات الخارجية مثل الموردين المستثمرين والجهات الحكومية، وتعتبر المحاسبة الإلكترونية امر هام وضروري لكل مستخدم برنامج محاسبة في عصر التقدم التكنولوجي وازدهار نشاطات التجارة الإلكترونية وظهور مصطلح (المحاسبة الإلكترونية) كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات.

إن قياس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات يواجه صعوبات كبيرة خصوصا مع وجود هدف عام وغير محد بدقة، ومع إنتاج خدمات ومنتجات من الصعب قياس كفاءتها وفاعليتها من ناحية الكم آو الكيف، لذلك كان لابد أن تلعب المؤسسات دورا هاما لإيجاد تشريعات مناسبة تساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي تقوم على خفض تكاليف الاستثمار، وتوفير الحرية التنافسية، وتحقيق عوائد مجزية، فضلا عن إيجاد نظام قضائي شفاف وسد الثغرات لمواجهة الفساد. ولذلك فإن الاهتمام بأداء المؤسسات يأتي في إطار سعي الدولة للإصلاح الإداري والمالي لكافة أجهزتها الحكومية لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة وفعالية واقتصاد أداء المؤسسات من خلال تطبيق المحاسبة الإلكترونية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها.

مشكلة الدراسة:

إن اتساع النشاط المالي في المؤسسات وما صاحبه من صدور التعليمات المالية المنظمة للعمل بهذا القطاع ساهم بدور كبير في تقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات ، ولكن عدم وجود معايير واضحة تضبط النشاط بهذا القطاع، والزيادة الكبيرة في عدد موظفيه، وحجم مصروفاته فرضت وجود تقييم لعمل هذه المؤسسات من خلال تطبيق المحاسبة الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق التالي :

1. التعرف على العلاقة بين المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي في المؤسسات، ومن ثم دراسة هذا الأداء وإمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم عمل الإدارات المالية في هذه المؤسسات.
2. توضيح معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية بصورة جيدة ومدى توفرها في المؤسسات.
3. بيان كيفية تطبيق المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات المالية.
4. توضيح اثر المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي للمؤسسات المالية.

فرضيات الدراسة:

من خلال المشكلة والأهداف تمت صياغة الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مزايا تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي في المؤسسات المالية .
2. معوقات على تطبيق المحاسبة الإلكترونية تؤثر على الأداء المالي في المؤسسات المالية .
3. تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية تؤثر على الأداء المالي في المؤسسات المالية .
4. تطبيق المحاسبة الإلكترونية لها علاقة بالرقابة على الأداء المالي في المؤسسات المالية.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية في إبراز دور تطبيق المحاسبة الإلكترونية على أداء المؤسسات الحكومية، وجذب الاهتمام والانتباه لدور المحاسبة الإلكترونية علي الأداء المالي في المؤسسات الحكومية

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة والتاريخي، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي بتناوله الجانب النظري للبحث واختبار الفرضيات.

الإطار النظري:

المحاسبة الإلكترونية:

مفهوم المحاسبة الإلكترونية:

المحاسبة الإلكترونية تعني استخدام الكمبيوتر وتطبيقاته في المحاسبة حيث يقوم الكمبيوتر بتجميع المدخلات والقيود اليومية والفواتير ويقوم بتخزينها وعمل عمليات معالجة حسابية عليها للحصول على تقارير مالية وتحليل مالي وبياني لتلك العمليات والشركات سواء كانت كبيرة أو صغيرة تقوم بتعيين محاسبين لمساعدتهم في إعداد الحسابات المالية وتحديد أرصدة الحسابات ويقوم المحاسبين بتسجيل واستخراج التقارير المالية سواء كان ذلك بطريقة إلكترونية أو يدوية[1].

ويعني أيضاً تنفيذ المهام المحاسبية التقليدية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية المحاسبية من خلال الحاسب الآلي وجميع مقومات الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)[2].

من خلال التعريفات السابقة تخلص الباحثة للآتي:

- اعتماد أساسي على تطبيقات الحاسب الآلي العامة وليس المتخصصة، وتشغيل شبكة الإنترنت بكل إمكانياتها، واستجلاب البيانات المحاسبية من قواعد بياناتها على الشبكة لمعالجتها محلياً بتطبيق النماذج والأساليب الكمية المتقدمة عليها من خلال الحاسب لتحقيق أهداف المحاسبة.
- -مجال معرفة مستحدث مبني على تداخل العديد من مجالات المعرفة الأخرى مثل علوم الحاسوب الآلي والشبكات والاتصالات وبحوث أنظمت المعلومات المحاسبة وغيرها .
- ذات بعد دولي على استخدام شبكة المعلومات الدولية لاستجلاب المعلومات من أي مكان بالعام مرتبط بالشبكة الدولية.

أنواع نظم المحاسبة الإلكترونية:

يمكن تقسيم أنواع المحاسبة الإلكترونية وفقاً للتصنيف التالي:

أ. **المحاسبة الإلكترونية المتقدمة:** إن التقدم السريع في تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية أدى إلى إنشاء محاسبية تعتمد على الحاسبات الإلكترونية المتقدمة، لما تتميز به من سرعة ودقة تنفيذ العمليات، وتوصيل النتائج للمستفيدين.

ب. المحاسبة الإلكترونية الكبيرة: يتم التعامل مع هذا النوع من أجل استعماله في العمل

على معالجة البيانات في المنشآت الكبيرة، وتتصف هذه التكنولوجية بالمقدرة العالية على حفظ ومعالجة هذه البيانات وتخزينها على أقراص وأسطوانات، بالإضافة إلى أنها تتميز بتوفير حماية خاص بها(ذاتيه)، ويعاب عليها الحاجة الملحة لتوفر قواعد بيانات عامة للتعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات، بالإضافة إلى حاجاتها في وجود أفراد مؤهلين يتمتعون بالخبرات والكفاءات للتعامل مع هذا النوع من البيانات وإظهار نتائج تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

ج. **المحاسبة الإلكترونية الصغيرة:** يتم التعامل مع هذا النوع من أجل استعماله في العمل على معالجة البيانات في المنشآت المتوسطة والصغيرة، وتتصف هذه التكنولوجية باستخدام الحواسيب الإلكترونية الثابتة أو الحواسيب المحمولة، وعلى الرغم من حجمها الصغير إلا أنها تمتاز بقدرات عالية في تقديم برامج جاهزة تتناسب مع طبيعة عمل المؤسسة ونشاطاتها حيث تتكون هذه الأجهزة الحاسوبية من وحدات إدخال ووحدات إخراج ووحدات معالجة ومناطق حفظ وتخزين وغيرها من القطع الضرورية اللازمة لتشغيلها حيث يمكن حفظ هذه البرمجيات التي يمكن نقلها أو التي لا يمكن نقلها.

د. **المحاسبة الإلكترونية المؤجرة:** تقوم بعض المؤسسات التي لا تتوفر لديها الإمكانيات والقدرات المادية لشراء هذه الحواسيب أو لأن التكلفة أعلى من منفعة الحصول عليها، لذا فتقوم المؤسسات بعمل عقود إيجار مع المؤسسات من أجل تزويدها بهذه الحواسيب الإلكترونية من أجل استخدامها في أداء نشاطاتها مقابل عقد إيجار شهري أو سنوي، ويكون لدى المؤسسات برامج معدة سابقاً وتقوم باستئجارها من أجل استخدامها في أداء نشاطاتها المختلفة[3].

أهمية المحاسبة الإلكترونية:

يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، وتوضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسب والتقييم وكذلك إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب، ويستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة، كما يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، ويسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسة، كما يسهل عملية الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح، ويشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب، ويتضمن معايير المحاسبة الدولية المتعامل بها دولياً، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة، ويسهم في انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية، وتحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة، ويعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس

الواقع، ومن ثم قديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفية[4].

بناءً على نتيجة المقارنة يتم استخدام الحاسوب إذا تبين أنه يؤدي إلى خلق وفرة في تكاليف تشغيل العمليات، وإلا فعدم استخدامه إن لم يحقق ذلك قد تتخذ بعض الإدارات قرارات جريئة باستخدام الحاسوب، مع عملها بأنه قد يشكل نوعاً ما عبئاً مالياً عليها، ولكن قد تجد الإدارة المبرر لتحمل هذه الزيادة في تكاليف التشغيل السنوية عند إتباع نظام الحاسوب، نتيجة لتوافر بعض المزايا الإضافية التي يحققها الحاسوب في مجال أعمالها المحاسبية ومن ثم استخدامه وعليه، أنه ينبغي دائماً مراعاة المزايا الإضافية المترتبة على استخدام نظام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية عند إجراء الدراسات التمهيدية.

ترى الباحثة أنه لا بد من التركيز على أن المعلومات المحاسبية وبعض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعاً من النظام اليدوي أو من النظام المحوسب يجب أن يتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار.

خصائص المحاسبة الإلكترونية:

تتمثل خصائص المحاسبة الإلكترونية في الآتي:

1. نظم المحاسبة الإلكترونية يجب أن تحاول الاستفادة بقدر الإمكان من التكنولوجيا الحديثة وأحدث أنواع الكمبيوتر لإنتاج المعلومات.
2. أن تتسم بالاقتصادية، بمعنى أن تكون هذه النظم مبرر اقتصادياً بحيث لا تزيد تكلفتها عن منافعها على الأقل، وإلا أصبحت تحميلاً على موارد الوحدة.
3. أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة ، حتى تتوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة، وذلك بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية ببعضها البعض في شكل التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.
4. يجب أن تحقق هذه النظم درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية بشكل منظم.
5. أن تكون هذه النظم سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناتها، وذلك عند الحاجة إليها.
6. يجب أن تستجيب هذه النظم لطلب المعلومات بصفة مستمرة، من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها كنتيجة لوجود بنك للبيانات متطورة يحتفظ بالبيانات إلى حيث الحاجة إليها، وعلى أن يتم تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة طبقاً للتعبير في الظروف المحيطة بالنظم.
7. يجب أن توفر نظم المحاسبة الإلكترونية قنوات اتصال لتدفق المعلومات داخل وخارج

المنشأة، وإجراء مواءمة بين نظم المعلومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقاً لظروف مستخدمي المعلومات.

8. يجب أن يراعي في هذه النظم تحقيق التوازن والموضوعية في درجة الدقة والإجمال والتفصيل والتلخيص في التقارير المحاسبية، والفترات الزمنية اللازمة والملائمة لإعداد هذه التقارير.
9. يجب أن يتضمن جهاز للرقابة على العمليات، أي شمول هذه النظم لمقومات الرقابة بنوعيها الرقابة التنظيمية (الإدارية) ورقابة المعايير المحاسبية[5].
10. أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة وتقييم أنشطة المنشأة الاقتصادية، مع توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.
11. إن تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في أداء وظيفتها المهمة وهي، التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل، وذلك من خلال توفير معلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقاً، وعرضها للإدارة في شكل تقارير واضحة ، وذلك بعد أن تقوم بتوفير البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات صانع القرار.
12. أن تكون قادرة على توفير احتياجات الجهات الخارجية من المعلومات.
13. أن تستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات إدارة الإنتاج التسويق،
14. التمويل، الأفراد على أن يتم التدقيق دون تكرار لتجميع تلك البيانات وتشغيلها مرة أخرى، كما يجب أن تكون قادرة دائماً على التفاعل مع هذه الأنظمة الأخرى.
15. يجب أن تتصف هذه النظم بالمرونة النسبية، هو مما يعني قدرتها على الوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات اللازمة في مختلف الظروف وأن تتلاءم مع التغيرات في هذه الاحتياجات، هذا بالإضافة إلى المرونة الكافية التي يجب أن تتصف بها هذه النظم عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتتلاءم مع التغيرات الطارئة عل المنشأة ككل.
16. يجب أن تتسم هذه النظم بالبساطة والوضوح كما أمكن ذلك حتي يسهل فهمها وإمكان التعامل معها بسهولة.
17. يجب أن تتسم هذه النظم بالشمول والترابط ، بمعنى أن يشمل جميع أوجهه النشاط بالوحدة الاقتصادية ، وأن تحقق الانسجام التام بين عناصرها في عملية التشغيل تحقيق المبتغى من وراء تصميمها.
18. يجب أن يتوفر لنظم المحاسبة الإلكترونية عامل القبول بمعنى المشاركة من سيقوم بتنفيذ النظام في عملية تصميمه، أو على الأقل الاهتمام بمقترحاتهم حول تصميم النظام ، وعلى ذلك يأتي إقناعهم حول جدوى النظام وفهمهم له، مما يضمن حسن التنفيذ وسلامته، وبالتالي تحقيق النظام لأهدافه.

19. وأخيراً ينبغي تشغيل نظم المحاسبة الإلكترونية في ضوء فروض ومبادئ الفكر المحاسبي، حتى تكون هذه النظم تطبيقاً سليماً لما يحدده الفكر المحاسبي من فروض ومبادئ وتحقيق للهدف من وراء تطبيق النظام على أسس علمية سليمة[6].

خطوات التشغيل الإلكتروني:

عند بدء التشغيل الإلكتروني يجب إتباع الخطوات التالية:

- القيام بتنزيل برامج التشغيل الخاصة ونسخها على أقراص مرنة أو أي وسائط أخرى لكي يتم استخدامها.
- القيام بفحص القرص الممغنط وكذلك بدء تشغيل الوسائط المرنة بحثاً عن أي فيروسات.
- القيام بفحص الكمبيوتر بحثاً عن الفيروسات ثم التخلص منها إن وجدت.
- القيام بتشغيل برامج الفحص المعتادة المضادة للفيروسات.
- القيام بإيقاف تشغيل البرامج التي تتبع عملية الحذف.
- القيام بإنشاء نسخ احتياطية من محركات الأقراص الصلبة إذا لم يكن من الممكن إعداد نسخ من ملفات البيانات لتجنب ضياع البيانات في حالة مواجهة إحدى المشكلات أثناء التحديث لتحقيق أقصى درجة أمنية، ثم بعد ذلك القيام باختيار عملية النسخ الاحتياطي عن طريق محاولة استرجاع بعض الملفات في قرص صلب خالي أو مجلد خالي.
- القيام بحذف كل الأيقونات الموجودة داخل Startup[7].

معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يواجه النظام المحاسبي المالي معوقات تتمثل:

عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات معدل النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانون هو تكوين الأساتذة والمطرين.

عدم استعداد المؤسسات لتطبيق هذا النظام.

صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.

انعدام المرجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.

ضعف استعداد الكثير من المؤسسات لتطبيق هذا النظام: فلازالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساساً من معايير المحاسبة الدولية وفي اعتقادنا، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي.

غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكناً، وهو مال أي تحقق في حالة بالكفاءة، ما لا يتحقق في حالة النظام المالي.

عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى: فإذا أخذ اك مثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول

وإدراج الاهلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي سمح للمؤسسات بإدراج الاهلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي نص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75 % من رأسمالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصراً هام فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأسمالها الاجتماعي[8].

صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا مالا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية فيمثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضارباً في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد من قبل الهيئات الرسمية، فضلاً عن قلتها.

بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين فمازالت المقررات المحاسبية المتغيرة وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجعا أساساً إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليس تعلما قائما بذاته. وضعية الشركات غير المسعرة في البورصة، والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء نتيجة لصعوبة تطبيق النظام في الوقت الحالي.

ضوابط النظام المحاسبي الوطني، خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق.

كما تعد قوانين الضرائب من المعوقات الرئيسية التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي والمالي، لأنها من الهامة التي تؤثر على وضع وتطوير النظام المحاسبي والمالي ومن ثم فإنه في النظام المحاسبي والمالي عوامل يجب أن يتطابق مع القوانين الضريبية أي أن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي والمالي وكذلك معايير التقارير المالية الدولية هو تحصيل الضرائب وبالتالي عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سيكون هناك تعارض بين الربح المقبوض ضريبياً وبين الربح الحقيقي الناتج عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ولاشك فيه أن تضارب النصوص القانونية النافذة مع المعايير المحاسبية الدولية سيجعل النظام المحاسبي والمالي والمعايير المحاسبية صعبة التطبيق[9].

ترى الباحثة أن ظهور الحاسبات قد ترتب عليه طرقاً حديثة لارتكاب حالات الغش، مما جعلها أكثر سهولة من حيث ارتكابها ن وأكثر صعوبة من حيث اكتشافها إلا أنه يمكن الحد من هذه الحالات من خلال بناء نظام جيد للرقابة الداخلية في بيئة الحاسبات الإلكترونية.

الأداء المالي:

مفهوم الأداء المالي:

بعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والمدراء سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية والنقدية، وفي عمليات تقييم الأداء أو ضمن الواقع العملي في مختلف المؤسسات، يعرف الأداء المالي بأنه: مدى قدرة المؤسسة علي الاستقلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة[10].

أن الأداء في أي منشأة هو نتاج عملي جماعي، أي ما ينتج عن مشاركة جميع الأطراف التي تساهم في عملية الإنتاج المستمر للمنشأة، وعلي هذا الأساس يعرف الأداء المالي بأنه(الوظيفة المالية التي تسعى إلى الوصول إلى أساس منهجي سليم لاستخدام الأموال والموارد المتاحة بفاعلية وكفاءة داخل المنشأة) . كما يعرف الأداء بأنه: (يمثل الأداء المالي مفهوماً محدداً لأداء الأعمال حيث يركز علي مؤشرات سالبة لقياس إنجاز الأهداف)، وينظر إلى الأداء المالي بأنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة مخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة المالية للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة[11].

كما يشير الأداء المالي إلى: العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والسالبة للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم السالبة ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للشركة[21].

يقصد بالأداء المالي بأنه:(أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها. ويمكن تعريف مصطلح الأداء المالي على أنه: التعرف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، بحيث تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبالجودة المطلوبة وتنشيط الأجهزة الرقابية على مراقبة الأداء من خلال المعلومات التي تعدها عملية التقييم، بما هنالك فحص المركز المالي والاختصاري للمؤسسة في نهاية فترة مالية معينة (عادة سنة مالية) [31].

تعرف الباحثة الأداء المالي بأنه: إنعكاس المركز المالي للمنشأة والمتمثل في فترات كل ميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية التي تصور حالة حقيقية عن أعمال الشركة لفترة زمنية معينة تقدر بسنة.

أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عالم في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركات لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركات والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد الإقرارات المالية للمستخدمين، وتتبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها

ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أداءها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة لشركات واستثماراتها وفق للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء في المنافسة، حيث أن أهمية الأداء المالي تأتي من:

1. يمكن المستثمرين من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من الربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
2. يساعد المستثمر في عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات، فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

1/ تقييم ربحية الشركة.

2/ تقييم سيولة الشركة.

3/ تقييم تطور نشاط الشركة.

4/ تقييم مديونية الشركة.

5/ تقييم التطور وتوزيعات الشركة.

6/ تقييم تطور حجم الشركة[14].

لذلك يجب تحديد مؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن يفترض من تقييم الربحية وتحسين هو تعظيم قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التحويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو معرفة مزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية، بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

أهداف الأداء المالي:

تتمثل أهداف الأداء المالي في:

1. متابعة الأداء وترشيد القرارات الإدارية لكافة نشاطات المنشأة.
2. صياغة الخطط المستقبلية للمنشأة.
3. تحديد نشاط القوة والضعف لمعرفة سبل التحسين والضغوط التي تحيط في المنشأة في بيئتها الخارجية.
4. معرفة سبل تحقيق استقلال الموارد المتاحة مقارنة مع الأهداف المخططة مسبقاً.
5. معرفة مدى قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها.

6. يحكم على مدى سلامة أداء المنشأة طبق للمعايير المتعارف عليها والخطط المعدة مسبقاً.
7. مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة[51].

مما سبق ترى الباحثة أن أهداف الأداء المالي تتحقق في:

- متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعية للتعرف على مدى تحققها من حيث التكلفة والزمن المحدد وتحقيق من مدى كفاءة الأداء.
- التعرف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة.

مبادئ الأداء المالي:

يعد الأداء المالي حرفة وسطى لأداء الأعمال في الشركات، فضلاً عن المقاييس والمؤشرات المالية، فإنه يجرى الاعتماد على المقاييس عملياته في قياس الأداء كالحصة السوقية، جودة المنتج تقديم منتجات جديدة، من العملية السوقية التي ترتبط بمستوى الأداء عمليات. وتختلف معيارية الأداء المالي وفق منهج منشآت الأعمال وتعرض المراجع بعض المراجع العملية المعيارية الآتية للأداء المالي:

1. **الميدان المالي:** وهو القاسم المشترك بين جميع الكتاب والمهتمين، إن بعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المنشآت الأعمال كلما كانت مهما كانت طبيعة أعمالها، مقدم لتحقق المنشأة الأداء المالي حسب المستوي بغرض وجودها للخطر، وأن التفوق في الأداء المالي يضمن مركز تنافسياً قوياً ويفتح المجال أمام المنشأة للانطلاق، وأهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي.
2. **ميدان الأداء غير المالي:** يركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لمقياس أداء المنشأة، حيث يتم الاعتماد على مؤشرات تشغيله كالحصة السوقية، فالاعتماد على المقاييس المالية لا يعطي صوره متواصلة لأبعاد حول المنشأة وبالتالي فإن الاهتمام المالي بالأداء يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات المالية والمعلوماتية.
3. **ميدان الفاعلية التنظيمية:** مضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف ويمكن قياس من خلال معرفة النمو في صافي الربح، وهامش الربح، ومعدل العائد على الاستثمار ورضا العاملين، وتوجيهات المديرية واستيعاب نشأة التطور والإبداع التقني وغيرها من المقاييس[16].

معايير الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين في أي من القوائم المالية للشركة لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي لهذه الشركة وهناك عدة معايير يمكن من خلالها المقارنة بين هذه الأرقام وهي:

1. **المعايير التاريخية:** تعتبر هذه المعايير علي أداء الشركات للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار وتستمر من فائدته إعطاء فكرة عن الاتجاه العام لهذه الشركات والكشف

عـن مواضـع الضعـف والقـوة، وبيـان الوضـع المـالي والحـالي مقارنـة بالسـنوات السـابقة وذلـك بغـرض الرقابـة عـلي المطلوبـة لتقييـم أدائهـا مـن قبـل الإدارة العليـا، ولكـن يعـاب عـلي هـذا المعيـار عـدم قدرتـه عـلي المقارنـة بـين وضـع الشركـة المـالي، وأوضـاع الـشركات المثيلـة الاخـرى ويؤخـذ عليـه عـدم دقتـه لا سـيما في حالـة توسـع الأعـمال وإدخـال خدمـات ومبتكـرة لهـذه الـشركات.

2. **المعايـير القطاعية(الصناعيـة):** تشـير هـذه المعايـير إلى معـدل أداء كل مجموعـة مـن الـشركات في القطـاع الواحـد، أي مقارنـة النسـب السـالبة للشركـة بالنسـب الماليـة للشركـة المثيلـة لهـا في الحجـم وفي طبيعـة تقديـم السـلعة أو الخدمـة، ويسـتفاد وبدرجـة كبـيرة في المعايـير القطاعيـة في عمليـة التحليـل المـالي لأنهـا مسـتمدة مـن القطـاع الصناعـي الخـاص للشركـة، وهـو القطـاع الـذى تنتمـي إليـه الـشركات المشـابهة في الصناعـة إلا أنـه يعـاب عـلي هـذا المعيـار الدقـة بسـبب التفـاوت مـن حيـث الحجـم وطبيعـة الأنشـطة خاصـة وان هنـاك الكثـير مـن الـشركات تقـوم بمبـدأ التنـوع في الخدمـة للتقليـل مـن المخاطـر الممتـدة لهـا.
3. **المعايـير المطلقة(النمطيـة):** وهـي مجموعـة المعايـير التـي تـم التوصـل إليهـا عـن طريـق دراسـة عـدة قوائـم ماليـة لعـدة فـترات ماليـة، ولعـدد مـن الـشركات، وبالتـالي امكـن التوصـل إلى نتائـج أو أرقـام مطلقـة يمكـن مـن خلالهـا الحكـم عـلي الـشركات المعنيـة بالتحليـل، ومـن أهـم هـذه المعايير(نسـبة التـداول والتـي تكـون نسـبتها 1:2) والتـي مـا تـزال تسـتخدم كمعيـار مطلـق عنـد عمليـة التحليـل المـالي.
4. **المعايـير المسـتهدفة:** وهـي تلـك التـي تضعهـا الشركـة وتخطـط للوصـول إليهـا في ضـوء إمكانيـات الماديـة والبشريـة المتاحـة ويجـب عـلي الشركـة أن يكـون تخطيطهـا سـلباً ودقيـق لـكي تكـون عمليـة المقارنـة مـع النتائـج المتحققـة سـليمة ودقيقـة أيضـاً، ومـن أمثلـة المعايـير التـي يمكـن أن تخطـط لهـا الـشركات أسـاليب الموازنـات والتكاليـف المعياريـة[17].

العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يحقـق الأداء المـالي الجيـد مـن خـلال تطـور القـدرات التنظيميـة التـي تسـهم في زيـادة قـدرة الشركـة عـلى التعامـل الصحيـح مـع البيئـة الصناعيـة وتسـاعد ضـمان تنفيـذ العمليـات بكفـاءة وبالتـالي كسـب مزايـا تنافسـية تـؤدي إلى التطـور المـالي وتتسـم العوامـل المؤثـرة عـلى الأداء المـالي إلى عوامـل داخليـة تعمـل رقابـة عـلى التكاليـف الرقابيـة عـلى اسـتخدام المـوارد الماليـة ونسـبة الفوائـد المرفوعـة للوصـول والعوامـل الخارجيـة مثـل السياسـات الماليـة والاقتصاديـة والقوانـين والتشريعـات مـن طـرف الدولـة كـما أن الأداء المـالي يتأثـر بالمزايـا التنافسـية للـشركات المقـدرة التنظيميـة تـوازن المنظمـة مـدى تنفيـذ العمليـات في مواعيدهـا يتنـاول الباحثـة العوامـل المؤثـرة عـلى الأداء المـالي كـما يـلي:

1. **الهيـكل التنظيمـي:** هـو الوعـاء والإطـار الـذي تتفاعـل فيـه جميـع المتغـيرات المتعلقـة بالـشركات وأعمالهـا وفيـة تتحـد أسـاليب الاتصـالات والعلاجـات والمسـؤوليات وأسـاليب

تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي كثافة الوثائق الإدارية في الشركات والتمايز الأفقي وهو عدد المباحث التي تبحث عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من حيث الفروع والموظفين ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارات الشركة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

2. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركات وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء أما اتخاذ القرار هو اختيار طريقة عقلانية وتقسيمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذ أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الإدارة أما التوجيه فيقصد به مدى شأن العامل من أدائه وتحقيق مستويات عمليات الأداء[18].
3. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وتندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع لتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للمواصفات التي يطلبها المستهلك وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى الشركة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركات ولابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها لأنها تغطي جوانب متعددة لقدرة تنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.
4. **سيولة الشركة:** نشير إلى مقدار إدارة الشركة على تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وقدرتها على إدارة رأس المال العائد ويمكن للشركة استخدام الأصول السائلة لتحويل أنشطتها واستثماراتها عندما يكون التحويل من الخارج غير متوفر أو مكلف للغاية وبالتالي فإن وجود سيولة عالية لدى الشركة هو دليل على أنها تستطيع التعامل مع الحالات الطارئة غير المتوقعة ومواجهة التزاماتها وبذلك تعتبر السيولة مؤشر جيد لمعرفة إدارة الشركة المالي.
5. **مديونية الشركة:** نشير إلى كيفية الاستفادة من الأموال المقترضة فالشركات التي تعتمد على المجازفة المالية تكون أعلى فرصة للتعرف لخطر الإفلاس في حالة عدم القدرة على تسديد دفعات الديون وهذا ويؤثر على أدائها المالي في المستقبل حيث أن تكون غير قادرة على العثور على مقرضين جيدين في المستقبل.

6. عمر الشركة: عمر الشركة له تأثير إيجابي على أداءها فالشركة القديمة في العمر تكون أكثر خبرة ولها أسم تجاري وتتمتع بشهرة واسعة وبالتالي فإنها تتمتع بأداء متفوق[19].

مما سبق تري الباحثة أن الأداء المالي يؤثر على الشركات داخلياً وخارجياً، لذلك فعلى الشركات وضع رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدت من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى ينشئ الشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

الدراسة الميدانية:

تكون مجتمع الدراسة من 246 من المحاسبين والمراجعين بوزارة النفط والغاز، حيث أجريت هذه الدراسة على جميع المستويات الوظيفية والتي لها علاقة بالعمليات المالية والمحاسبية.

جدول (1): تكرار الفئات العمرية للأفراد في عينة الدراسة

العمر	التكرار	النسبة ٪
أقل من 30 سنة	3	% 2
31 – 40 سنة	33	% 22
41 – 50 سنة	75	% 50
51 – 60 سنة	37	% 24.7
أكثر من 61 سنة	2	% 1.3
المجموع	150	100.0

المصدر : إعداد الباحثة من واقع نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من الجدول أن (3) من أفراد العينة يمثلون نسبة (2 %) من الإجمالي يندرجون تحت الفئة العمرية أقل من -3 سنة في حين أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة قد بلغ عددهم 33 فرداً بنسبة 22 % من الإجمالي. وأن (75) فرد من أفراد العينة يمثلون نسبة (50 %) تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة و هم الفئة الأكثر من إجمالي أفراد العينة في حين أن هناك (2) فرد فقط من أفراد العينة يمثلون نسبة (1.3 %) من الإجمالي تبلغ أعمارهما أكثر من 61 سنة وهي الفئة الأقل من بين الفئات العمرية للأفراد في عينة الدراسة.

الجدول (2): تكرار المؤهلات العلمية لأفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	68	% 45.3
دبلوم عالي	7	% 4.7
ماجستير	61	% 40.7
دكتوراة	5	% 3.3
أخرى	9	% 6
المجموع	**150**	% 100

المصدر : إعداد الباحثة من واقع نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من الجدول أن (68) من أفراد العينة يمثلون نسبة (45.3 %) من الإجمالي مؤهلهم العلمي هو البكالريوس وهم الفئة الأكثر من إجمالي أفراد العينة في حين أن هناك (61) من أفراد العينة يمثلون نسبة (40.7 %) من الإجمالي مؤهلهم العلمي هو الماجستير ، كما أظهر الإستبيان أن (7) من أفراد العينة يمثلون نسبة (4.7 %) من الإجمالي مؤهلهم العلمي والدبلوم العالي ، مقابل عدد(5) من افراد العينة يمثلون بنسبة (3.3 %) مؤهلهم العلمي هو الدكتوراة في حين أن هناك عدد(9) من أفراد العينة يمثلون نسبة (6 %) من الإجمالي مؤهلهم العلمي غير ما تم ذكره .

الجدول (3): تكرار التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
إدارة اعمال	23	% 15.3
اقتصاد	24	% 16
دراسات مالية ومصرفية	9	% 6
محاسبة	74	% 49.3
اخرى	20	% 13.3
المجموع	**150**	% 100

المصدر : إعداد الباحثة من واقع نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من الجدول أن (74) من أفراد عينة الدراسة يمثلون نسبة (49.3 %) من إجمالي أفراد العينة و هي الفئة الأكبر من أفراد العينة متخصصون في مجال المحاسبة، وفي المقابل فإن هناك عدد (24) من أفراد العينة يمثلون نسبة (16 %) من الإجمالي متخصصون في مجال الإقتصاد في حين أن المتخصصون في إدارة الأعمال قد بلغ عددهم (23) فرداً بنسبة (15.3 %) المقابل من إجمالي أفراد العينة. بينما بلغ عدد المتخصصين في الدراسات المالية والمصرفية (9) أفراد بنسبة (6 %). في حين أنه هناك (20) فرداً بنسبة (13.3 %) من بين أفراد عينة الدراسة متخصصون في مجالات أخري غير المذكورة.

الجدول (4): توزيع أفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير إدارة	21	% 14
رئيس قسم	47	% 31.3
موظف	70	% 46.7
مراجع داخلي	6	% 4
مراجع خارجي	6	% 4
المجموع	**150**	% 100

المصدر : إعداد الباحثة من واقع نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من الجدول أن الموظفين في عينة البحث قد بلغت نسبتهم (46.7 %) من إجمالي أفراد العينة وهم الفئة الأكبر من أفراد العينة. ثم يليهم رؤساء الأقسام بنسبة(31.4 %) من أفراد العينة. ثم يأتي مديرو الإدارات في المرتبة الثالثة بنسبة (14 %) من الإجمالي. وأخيراً يأتي كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين إذ بلغ عدد كل منهم عدد (6) أفراد بنسبة (4 %) من إجمالي أفراد العينة.

الجدول (5): توزيع العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
6 – 10 سنة	20	% 13.3
11 – 15 سنة	30	% 20
16 – 20 سنة	50	% 33.3
21 سنة فأكثر	50	% 33.3
المجموع	150	% 100

المصدر : إعداد الباحثة من واقع نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد عينة البحث لهم سنوات خبرة عملية مقدرة إذ أن الفئة من 61 إلي 02 سنة وكذلك الفئة من 12 سنة فأكثر يبلغ تعدادهما (05) فرداً لكل فئة ، أي بنسبة (3.33 %). بلغة أخري فإن 6.66 % من إجمالي الأفراد في عينة البحث لهم سنوات خبرة أكثر من 51 سنة. في المقابل هناك عدد(03) فرد من أفراد العينة يمثلون نسبة (02 %) من الإجمالي تراوحت سنوات خبرتهم من 11 سنة الى 51 سنة. ثم أخيراً فإن هناك فقط (02) فرداً من إجمالي أفراد العينة بنسبة (3.31 %) كانت سنوات خبرتهم تتروح بين 6 سنوات و 01 سنوات.

النسبة الكبيرة من أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة عملية ثرة ، وهذا الأمر من شأنه أن يجعل إجابتهم علي أسئلة الإستبيان منطقية وواقعية لحد كبير ، وبالتالي فإن تحليل هذه الإجابات سوف يعطي نتائج يمكن أن يعتمد عليها في الإفادة عن مشكلة البحث والأسئلة المتفرعة منها.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مزايا تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي في المؤسسات المالية .

الجدول (6) نتائج معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي

المتغيرين	الأداء المالي	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
المحاسبة الإلكترونية	0.200	0.000**

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي في المؤسسات المالية ، حيث نجد قيمة درجة الارتباط بين المتغيرين R=0.200 وهي قيمة موجبة صغيرة مما يعني أن هناك علاقة طردية موجبة ضعيفة بين تطبيق المحاسبة الإلكترونية و الأداء المالي في المؤسسات المالية.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية(0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الإحتمالية P-value	
الأداء المالي	0.488	0.196	.200	2.48	0.00	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل Adj R2=0.033 .						
معامل التحديد R2 =0.040						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=6.1746						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =.٠٠٠.						

المصدر : برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك أثراً لتطبيق المحاسبة الإلكترونية في الأداء المالي ، ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (000.0) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثة (50.0) .

كما نجد أن قيمة اختبار ف =6.1746 بمستوي معنوي 000.0 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحثة وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير تطبيق المحاسبة الالكترونية والأداء المالي في المؤسسات المالية .

الفرضية الثانية: معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية تؤثر علي الأداء المالي في المؤسسات المالية .

الجدول (8) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي

المتغيرات	الأداء المالي	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية	0.419	0.000**

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ، يتضح وجود علاقة طردية موجبة متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية و الأداء المالي بدرجة ارتباط R 0.419 وبمستوي معنوي 000.0 ، مما يفسر تأثير معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي.

الفرضية الثالثة : تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية تؤثر علي الأداء المالي في المؤسسات المالية .

الجدول (9) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي

المتغيرات	الأداء المالي	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية	0.064	000.0**

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ، يتضح وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية والأداء المالي بدرجة ارتباط R 0.064 وبمستوي معنوي 000.0 ، مما يفسر تأثير تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي.

الجدول (10) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (β*)	ترتيب المتغيرات حسب الأهمية	T-Test		قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA	تفسير المعاملات عند مستوى (معنوية(0.05
					قيمة الاختبار	القيمة الإحتمالية P-value		
معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية	0.416	0.091	0.505	المرتبة الأولى	5.547	0.000	15.755	ذات تأثير معنوي موجب
تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية	0.025	0.033	0.011	المرتبة الثانية	0.345	0.730	15.755	ذات تأثير معنوي موجب
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.								

المصدر : برنامج التحليل الإحصائي SPSS، 2024م

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك اثر لتطبيق المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (000.0) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثة (50.0).

* فيما يتعلق بمعوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (614.0) كما إن القيمة الاحتمالي P-Val-ue=0.000 وهي اقل من مستوي المعنوية 50.0 مما يشير إلي وجود تأثير معنوي موجب.

* وفيما يتعلق بتكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (520.0) كما إن القيمة الاحتمالي P-Value=0.730 وهي أكثر من مستوي المعنوية 50.0 مما يشير إلي وجود تأثير معنوي سالب.

هذه النتائج تثبت أيضاً التأثير الإيجابي عند التغلب علي معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية علي الأداء المالي في السودان. ولكنها من ناحية أخري تثبت أن تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية تؤثر سلباً علي مستوي الأداء المالي للمؤسسات .

الخاتمة:

إن المحاسبة الإلكترونية تعد بمثابة التطبيق العملي لاستخدام الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة في مجال المحاسبة دون الحاجة إلى استخدام المحاسبة اليدوية التقليدية والدفاتر المحاسبية وتعتمد بصورة أساسية على استخدام برامج مخصصة حسابية يتم الاستعانة بها لإتمام الإجراءات المحاسبية رقمياً، فإدارة الأعمال تستغرق وقتًا طويلاً، لكن أنظمة المحاسبة الالكترونية تعمل على أتمام المهام المحاسبية اليومية، من خلال استخدام أنظمة المحاسبة عبر الانترنت، حيث يمكن إضافة البيانات المالية على أساس مستمر وإنشاء تقييمات لهذه البيانات المالية في الوقت المناسب، فإن استخدام أجهزة الكمبيوتر يوفر الوقت للشركات ويحافظ على تنظيم المعلومات المالية بشكل جيد.

النتائج :

توصلت الباحثة الى النتائج الآتية:

1. أثر تطبيق المحاسبة الالكترونية على الأداء المالي في المؤسسات المالية.
2. أجمعت العينة أن استخدام نظام المحاسبة الإلكترونية أثر في تزويد متخذي القرار بالتقارير المالية المطلوبة.
3. ساهمت المحاسبة الإلكترونية في توفير المزيد من الفعالية وكفاءة الأداء المالي بالمؤسسات المالية .
4. ان المحاسبة الإلكترونية وفرت معلومات محاسبية بصورة منتظمة ودورية في شكل تقارير مالية بالمؤسسات المالية يرجع لها كل ما دعت الحاجة .
5. أثرت معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية على الأداء المالي في المؤسسات المالية.

6. اظهر التحليل أن عدم توفر الكادر البشري المؤهل يعتبر من أهم معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات مما أثر على الأداء المالي ككل .
7. تعتبر إستقلالية المراجع الداخلي بقيام عمله هو العنصر الأخر الأكثر تأثيراً على معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية.
8. من معوقات المحاسبة الإلكترونية عدم استخدام الوسائل العلمية بصورة كافية .
9. تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية أثرت على الأداء المالي في المؤسسات.
10. ان تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية أثر بصورة مباشرة في دقة النتائج المحاسبية وخلوها من الأخطاء .
11. تبدو ان تكلفة المحاسبة الإلكترونية تأثر بصورة واضحة على إعطاء بيانات بصورة تحليلية تساعد على إتخاذ القرار بناء على المعلومات و المعطيات.
12. إن العمليات المالية تتأثر بتسهيل أحكام الرقابة كما تؤثر على تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية.
13. إن التأثير الإيجابي عند التغلب علي معوقات تطبيق المحاسبة الإلكترونية يؤثر على الأداء المالي من ناحية ولكنها من ناحية أخرى ثبت أن تكلفة تطبيق المحاسبة الإلكترونية تؤثر سلباً علي مستوي الأداء المالي للمؤسسات.

التوصيات :

توصي الباحثة بالآتي:

1. ضرورة تطبيق المحاسبة الإلكترونية بصورة فعاله لما فيها من أثر على تنمية و تطوير القطاع المالي بالمؤسسات المالية.
2. لابد من الحد من المعوقات التي تواجه المؤسسات المالية التي تعمل بنظم المحاسبة الإلكترونية.
3. لتحقيق جودة نظام المراجعة والرقابة بالمؤسسات لابد من تطبيق نظام المحاسبة الإلكترونية .
4. لابد من الالتزام بتطبيق نظام المحاسبة الإلكترونية بصورة فعاله لاعتباره احد معايير نجاح الخطط الإستراتيجية والتنبؤ بمستقبل الوضع المالي في المؤسسات.
5. العمل على توفير موازنة لاستصحاب برامج تقنية مساعدة تسهم في تطبيق نظام المحاسبة الإلكترونية بكفاءة وفعالية في المؤسسات المالية .
6. من الضروري الاهتمام بنشر ثقافة إيجابيات المحاسبة الإلكترونية والدور الفعال الذي تقوم به في المؤسسات .
7. لتقليل تكلفة المحاسبة الإلكترونية لابد من تطبيقها بالمؤسسات فهي تساهم في سرعة تنفيذ وتسجيل العمليات المحاسبية .

8. ضرورة تطبيق المحاسبة الإلكترونية يساهم في سرعة ودقة التعرف على الأرصدة المالية مما ينعكس إيجاباً على تكلفة المحاسبة المالية .
9. ضرورة تطبيق المحاسبة الإلكترونية بقليل من تكاليف العديد من العمليات المحاسبية كما تساهم في إعداد تقارير مالية سريعة عند الطلب.
10. ضرورة تطبيق المحاسبة الإلكترونية لمتابعة التغيير في السجلات مما يساهم في توفير سجلات محدثة و أكثر دقة في المؤسسات المالية .

المصادر والمراجع:

(1) أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، (الإسكندرية: دار الجامعة للنشر، 2003م- 2004م)، ص 70.

(2) أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، (عمان : الأردن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 102.

(3) ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003-2002م)، ص93.

(4) حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 66.

(5) صلاح عبد المنعم مبارك، د محمد عبد القيوم، المحاسبة والحسابات الآلية، (الإسكندرية: الناشر قسم المحاسبة، 2000م)، ص 82.

(6) عبد الرازق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، (عمان: دار الثقافة، 2008م)، ص 45.

(7) عبد الله عبد العزيز الموسى، مقدمة في الحاسب والإنترنت، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، (الرياض، 2010م)، ص 37.

(8) محمد فاروق الهيثمي، مقدمة في لأسس النظم المحاسبية الإلكترونية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م)، ص 55.

(9) محمد محمد نور قوتة، مبادئ الحاسب الإلكتروني، (القاهرة: مطبعة الشروق، 1990م)، ص 89.

(10) إلهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة النهضة، (المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو 2007م)، ص 40.

(11) دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، (العدد الرابع، 2006م)، ص 118.

(12) فايزة عبد الكريم محمد، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين العراقية، مجلة دراسات محاسبية مالية، ع 22، 2013م، ص 29.

(13) مبروك عطية مبروك توفيق، قياس أثر هيكل العمال على الأداء المالي للمنشاة، مجلة النهضة، (العدد الثالث، 2007م)، ص 213.

(14) محمود إبراهيم ياسين، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين كفاءة وفعالية الأداء في المنشآت الصناعية، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2007م، ص 349.

(15) محمد عوض فضل الله شرف الدين، تقويم نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي على أساس الجودة الشاملة في قطاع التأمين التعاوني، مجلة الدراسات العلمية، العدد التاسع، 2019م، ص 23.

(16) المرجع السابق، ص 29.

(17) عادل حسن إبراهيم، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على تحسين كفاءة وفعالية الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2013م، ص 67.
(18) عمار محمد عبد الحفيظ، تقويم الأداء المالي لبنك الثروة الحيوانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة جوبا، 2005م، ص 31.
(19) معايير المراجعة المالية، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض،2003م، ص 20.